

وأصلها البناء والمجرى فطقت وأخاها والتسعة التي تليها معاً  
 هي تسعة أعلت وارتيت ونبات وشربت وشربت وعتت وعتت  
 وهذه الأضال إذا ربيتم فاعلمت تسعة إلى مفعولين بها نحو  
 في باب فطنت فلا يجوز أن تضار على أحدهما والتسعة التي تليها  
 معاً مفعولها التسعة إلى ربة وذلك هو أنها ربة في التسعة وكل ما كان  
 من فاعله معنى المفاعلة كالترارة والمشاركة فأنه لا يفتقد إلا  
 الواحد وكل من التسعة والاوز مذكوران عداها وهما يفغرتة إجماعاً  
 إلى العمل بإجاعة ظاهرة تحوقف وتعدت ورايت وغير علاج نحو  
 حسين وقبيح وعديته وفقدته وعلمته وهنئه وهو به وذكره  
 والراد وترا لتلك كل عطاوعة لا زمر ولا عسك والقطاوعة حصو  
 ضل عن فعل فالتا في مطاوع لأنه طلوع الأول والأول مطاوع له  
 لأنه مطاوعه الثاني والمطاوع مجي مما كان فيه علاج وكما تاف  
 المطاوع من وزن الفعل ثا في من غير بل ثا في من الحزب أيضاً فقولهم  
 صاعقت الحساب فضنا عن وعلمته فقولهم ولما خصوا بالانصاف  
 بالمطاوعة خصوم بالمعنى الواضحة للسنة وهذا لا يجوز عدسه فأنه  
 وإن كان لا اعتد امرشاً بعلة السنة المتكلمين لأن عدسه بمنزلة  
 له عدمه أن المعنى نفاذ الوجود ولا يترى معنى المطاوعة في الفعل  
 لتعظيم انفعال الأمر وانطلاق الرضا لا يمكن مطاوع طلق والتداوع  
 قتلما يجوز تخلفه وزانها يتخلفه الاضمار كما لا ير مع الامارة قسم  
 لا يجوز ذلك وقاها لا يتخلفه الاحتيا كما كسر مع الاحتيار في قوله  
 كسره فليس كسر إلا محاذي معنى ردت كسر فلم يكسر وكل من التداوع  
 والمزيدية مما تتكلم وما لا يتكلم كاللغة من المزيدية لفعل لأن  
 التلاقي كما في مثلاً بالمد والقبول لأن كلا منهما مجع متعدياً وأصل  
 المتدري الحديث مع نسبة إلى ثلاثة اشياء والتعددية عند  
 يكون بحسب المعنى فيضلت حالها شيوتاً وعدمها باختلاف  
 المعنى وإن اعتد اللفظ كالظلم واصناء وقد يكون نحو اللفظ  
 فيضلت حالها باختلاف اللفظ وإن اتفق المعنى وأما الصلة  
 فأن يكون الأوجه المعنى وذلك لأنها من تواقع المعنى  
 وتتماهه فإن البناء متماه في قولك لا تهرت مزيد من مشاعر  
 معلى لهوراً من معنى الجواز فيجوز ذلك لأن التفتت الزيادة إلى الألف  
 منفسه إذا قررت نحو الجوز يجرى تارة بالحمل على الزيادة كما في قولك

وألا مروى ومن وعن والو على هذه التسعة يسم ولا يفتد عليها  
 وأذا كان نعتاً للمفعول ظاهر لا يفتد إليه مجزاً نحو فلا تفتد  
 ضربت زباً وإذا كان في غاية النفاذ لا يفتد إليه إلا مجزاً نحو مثل  
 ذهبت زبياً وإذا كان النعتون بين الأمرين حاراً أو جماناً فيقال  
 سببه وسببت به وشكرته وشكرت له وقد يجعل التسعة لازماً  
 كما في باب الأوزمة ينظر إلى باب كرم فأنه باب موضوع للضرب  
 ويجزها من الملكات الزائفة كما كرم والجور كما يجعل الأوزمة  
 في المبالغة ينظر إلى باب ضللت نحو كما كرمى فأرسله بنق الأوز  
 في التعدية بالهزء أو في من التعدية بالبناء من حيث اللفظ وإن كانت  
 لأن البناء من حروف الضم والفتح وهي حلة على جملتها من تنصبها  
 تنصبه بعد جملتها دالة على معنى التسعة لها أن اللفظ هو الجوز والترقيق  
 وهو يصلب لتعلقها بأن تفتد معناه المدخولها والتعدية بالهزء  
 لأن الهزء من حروف الضم كما كرم فأنه ثلاث كلمة ولعمرة فالجوز  
 دال على المعنى كانت أو أنظاً من التعدية بالبناء وأما معنى صدق  
 أن التعدية بالبناء أو في كونها اللفظ لما فيها من معنى المضاحجة فأنق  
 التعدية بالهزء فإنها يجوز فيها المضاحجة ومنها وأسفاط الهزء في  
 أكثرها من أسفاط التعدية وأسفاطها في مثلاً ذهبت من  
 أسفاط الأوزمة وأصلها في الفعل ما سئل به من التعدية بها يفتد  
 بنفسه إلى مفعول واحد له يصير مفعولاً بسببها أو تانباً  
 فالأوزمة على أنه الأول ومفعولها الفعل الأوزمة الحديث ونسبة  
 إلى الفاعل ونسبة إلى الأوزمة ومفعولها الفعل المتعدي الحديث  
 ونسبة إلى الفاعل والمفعول والزمان فيكون مفعول  
 الأوزمة الحديث مع نسبة ذلك الحديث إلى الشياطين ومفعول  
 المتدري الحديث مع نسبة إلى ثلاثة اشياء والتعددية عند  
 يكون بحسب المعنى فيضلت حالها شيوتاً وعدمها باختلاف  
 المعنى وإن اعتد اللفظ كالظلم واصناء وقد يكون نحو اللفظ  
 فيضلت حالها باختلاف اللفظ وإن اتفق المعنى وأما الصلة  
 فأن يكون الأوجه المعنى وذلك لأنها من تواقع المعنى  
 وتتماهه فإن البناء متماه في قولك لا تهرت مزيد من مشاعر  
 معلى لهوراً من معنى الجواز فيجوز ذلك لأن التفتت الزيادة إلى الألف  
 منفسه إذا قررت نحو الجوز يجرى تارة بالحمل على الزيادة كما في قولك

والأوز